The Eloquence of Argumentation and Its Impact on Critical Thinking in Al-Sijlmassi: "A Study on the Branching and Evolution of Terminology"

Nihad Fakhri Mahmood
Department of Arabic Language, College of Arts, University of Anbar, Ramadi, Iraq
nihad83@uoanbar.edu.iq
https://orcid.org/0000-0002-8229-3374ID:

KEYWORDS: **Rhetoric of argumentation, Al-Sijilmassi, Persuasion, Implicature, Branches of terminology.**

https://doi.org/10.51345/.v35i4.984.g490

ABSTRACT:

Objective: The study aims to explore the rhetoric of argumentation by enriching the critical and rhetorical heritage with insights that reveal the dynamics of influence and interaction across cultures that have synergized to enhance criticism and rhetoric. These insights also contribute to the development of relevant terminology, as philosophical thought and logical reasoning were among the most significant influences in this heritage.

Methodology: It is well-known to specialists that argumentation emerges at a later stage of composition, as it leverages pragmatics as a driving force to achieve its purpose. Therefore, the study focuses on examining the relationships within argumentation and some of its branches, aiming to uncover the logical and philosophical forces utilized by Al-Sijilmassi in refining and regulating his terminology.

Significance: The importance of this study lies in the fact that it addresses an independent field of knowledge that has sparked debates among scholars and linguists for centuries. It seeks to prepare the audience's mind for the constructed rhetorical event and challenge pre-existing mental influences. The importance of argumentation lies in understanding the rhetorical techniques employed by the sender, which rendered the message acceptable to the audience. Indeed, argumentation as a theory was developed within the realms of logic, philosophy, and pragmatic linguistics.

Summary and Results: This study deals with a phenomenon that reveals the evolution of terminology and the mechanisms of argumentation that contributed to its production. Therefore, it requires thorough examination to uncover its diverse forms in light of the historical development of terminology over the centuries.

بلاغةُ الحجاجِ وأثَرُه في التَّفْكيرِ النَّقْديِّ عندَ السِّجلْماسيِّ "دراسةٌ في تفرُّعاتِ المصطَلَحِ وتَناسُلِه"

أ.م.د. نهاد فخري محمود

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الأنبار، الرمادي العراق

* nihad83@uoanbar.edu.iq

https://orcid.org/0000-0002-8229-3374ID:

الكلمات المفتاحية | بلاغة الحجاج، السجلماسي، الإقناع، الاقتضاء، تفرعات المصطلح.

https://doi.org/10.51345/.v35i4.984.g490

ملخص البحث:

هدفه: تهدف الدراسة إلى استجلاء بلاغة الحجاج القائمة على رفد التراث النقدي والبلاغي بمعارف تسهم في كشف التأثير والتأثر عبر ثقافات تآزرت لتثري النقد والبلاغة وتساعد في تطوير مصطلحاتها، فالفكر الفلسفي والأثر المنطقي كانا من أظهر المؤثرات في التراث.

منهجه: لا يخفى على المتخصص أنّ الحجاج يأتي في مرحلة لاحقة من التأليف، إذ يقوم على تسخير التداولية كقوة يتكئ عليها لبلوغ الغاية؛ لذا كان البحث مناط الاهتمام بدراسة علاقات الحجاج وبعض تفرعاته التي من شأنها أن تكشف عن القوى المنطقية والفلسفية التي لجأ إليها السجلماسي في ضبط مصطلحاته وتهذيبها.

أهميته: أما أهميته فتكمن في وجود معطيات عمد إليها في مناقشة علم قائم برأسه اختلفت عليه العقول والألسن لقرون عدة، إذاً لا بد من تهيئة ذهن المتلقي للحدث الخطابي المفتعل ومحاولة زعزعة المؤثر ات المخزونة في الذهن، أما العملية الحجاجية فتكمن أهميتها في الوقوف على التقنيات الخطابية المنجزة من لدن المرسل التي جعلت من خطابه مقبولًا لدى المتلقي، إذ إنّ الحجاج نظرية نشأت في أحضان علم المنطق والفلسفة وعلم اللغة التداولي.

خلاصته ونتائجه: إنّنا إزاء ظاهرة تمخَّضت عنها فكرة الكشف عن مدى تطور المصطلح والوقوف على الآليات الحجاجية التي أسهمت في إنتاجه؛ لذا فهو بحاجة إلى دراسة وفحص لاستجلاء صوره المتعددة في ضوء حركة المصطلح عبر القرون.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:

دخل اختيار هذا العنوان في ضمن العنوانات المشتغلة في الحقول المعرفية والتداولية، فضلاً عن كونها تتعامل مع شبكة من المصطلحات المرتبطة بالحجاج، مثل: المنطق والجدل والاستدلال والاستنتاج والإقناع وغيرها.

وبعد أن برزت أهمية المدرسة المغربية التي يعد السجلماسي أحد أهم أقطابها بحاجة إلى أن نبرز الجهد الكبير الذي بذله في سبيل قراءة البلاغة والنقد قراءة جديدة بعد أن أصابها التداخل والاشتراك المتشعب في المصطلحات، إذ وصلت إلى مرحلة قائمة على الإعادة والتكرار مع استمرار التداخل والتراكب في مصطلحاتها،

ولكن سرعان ما انبرى لها أصحاب المدرسة المغربية، لإعادة تنظيمها ورصدها من جديد، إذ أخضع مباحث منزعه لمنهج موضوعي متكامل بين الثقافتين العربية واليونانية داخل مجموعة من المصطلحات والمفاهيم فلسفية التحليل ومنطقية التقسيم وبلاغية الروح ونقدية التنظير والتطبيق، فأخرج الدرس النقدي والبلاغي من فوضى التحديد والتحليل؛ لذا فإنَّنا نبحث عن" الإفادة من تقنياته تنظيرا ومحاولة استيعابها تطبيقًا في مدونة تراثية، يمكن لها – بشكل أو بآخر– بيان فاعلية الحجاج ودوره في إنتاج خطاب نافذ قادر على الإقناع والتأثير"(علي،2017: 29)، فلسنا بصدد دراسة منهجية الكتاب بقدر ما نبحث عن الإجراء والكيفية التي اتَّبعها، وبيان الإضافة المعرفية المتحققة في منزعه.

طبيعة الحال تفترض أنَّ ولادة دراسة جديدة ستقابلها ردود أفعال تبحث عن إجابات، ولا سيَّما أنَّه يتضمن قضايا فلسفية ولغوية، فضلاً عن البلاغة والنقد، وهذا يقود إلى وجود أسئلة مفترضة في ذهن المتلقي تبحث عن إجابات، لذا نستشف أنه يشير إلى الحجاج المنضوي تحت مشجَّر مصطلحاته، فعمل على إحصاء قوانين أساليب النظوم التي تشتمل عليها الصناعة الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع، فتمكن من حصرها في عشرة أجناس عالية هي: الإيجاز، التخييل، الإشارة، المبالغة، الرصف، المظاهرة، التوضيح، الاتساع، الاتثناء، التكرير.

إذ قامت الدراسة على اختيار مجموعة علاقات أسهمت في تجلية موقف السجلماسي تجاه التفريع الهرمي في توزيعه لمصطلحات كتابه عبر مخرجات علاقات الحجاج. وقد تشعبت مفاصل الدراسة، وتفاديا للتكرار وعدم تحصيل الفائدة لم اذكر التفاصيل، وهي مثبتة في مواضعها.

وبعد ذلك يدرك القارئ أنَّ السجلماسي جدير بوضع الحلول للإشكالية. التي واجهت البلاغة والنقد بصورة عامة والمصطلح بصورة خاصة؛ لذا تعيَّن على من ينعم النظر في كتابه يقرُّ له بالحذق والذَّكاء في تعامله المصطلحي وأسلوبه العميق في اختيار العلاقات اللغوية المبنية على الاستدلال بالمنطق، إذ استطاع الفصل وإدراك الفوارق بين العبارات البلاغية والعبارات البرهانية الحجاجية.

إضاءة ومدخل: مفهوم الحجاج قديمًا وحديثًا

أولًا: مفهومه قديمًا

تجدر الإشارة إلى أنَّنا سنعرض بالحديث عن المفهوم بصورة موجزة لاتساع الحديث عنه في الدراسات، إذ إنَّه أخذ مساحة كبيرة في الدرس البلاغي والنقدي، فالحجاج لغةً لا يختلف كثيرا عنه في الاصطلاح، وسنعمد إ لى بحث المصطلح قديمًا؛ ليتسنى لنا الوقوف على مفاصله والأصل المتبع في إيراده وجعله من المصطلحات البارزة في الدراسات الحديثة.

ولا ريب في أهمية الإشارة إ لى المسلّمات من القوانين العلمية البحتة ذات السياق العلمي الذي ينتفي معه ذكر الحجاج، ففي هذا المجال تكون القضية محسومة بضابط لا مجال معه للمخالفة وعدم الاتفاق (ينظر: الولي،2011: 14).

وعند النظر في سالف الكتب يتبيَّن ذلك جليًّا، فالجاحظ (ت255هـ) أشار إلى العملية الحجاجية في غير موضع، وتحقق ذلك في إشارة بشر بن المعتمر (ت 210هـ) في صحيفته عندما آثر العناية بالمتكلم وهدفه من خطابه واشترط لذلك أن يكون المنتج عالماً عارفاً بأحوال السامعين، وثقافتهم، وطبقتهم، فخطابه حينها يكون موصوفاً بالخطاب الحجاجي المبني على الترتيب المنطقي من أجل إذعان جمهور المتلقين واقناعهم (ينظر: الجاحظ،1998: 138/1).

وما أثاره الجاحظ يفضي إلى القطع بأن البلاغة قائمة على الحجاج، فما أورده عن قول بعض أهل الهند:" جماع البلاغة البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة ..." (الجاحظ،1998: 88/1)، دليل على شدة التقارب والتلاصق وتأدية الوظيفة موقوف على صحة الحجة، وشدة التقارب نلحظها بين البيان والحجاج، إذ نستشف ذلك في قوله:" البيان اسم جامع بكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إ لى حقيقته...، والغاية التي يجري إليها القائل والسامع، إنّما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان" (الجاحظ،1998: 76/1)، وهو في كلا الموضعين أراد من البلاغة وفرعها البيان أن يصل إلى التأثير في المتلقي وإقناعه، وتحقق ذلك يتأتى من العملية الحجاجية.

ولفت أبو هلال العسكري إلى استعمال الحجاج بما أورده عن العرب في مفهوم البلاغة قائلاً:" البلاغة التقرب من المعنى البعيد، والتباعد من حشو الكلام، وقرب المأخذ وإيجاز في صواب، وقصد إلى الحجة، وحسن الاستعارة"(العسكري،1986: 47).

فالحجاج في الأصل المعجمي يرجع إ لى مادة (حجج) المشتملة على اشتقاقات عدة كالحجة، والتَّحاج، والاحتجاج، والمحاججة وغيرها من الاشتقاقات، ووصفه ابن منظور قائلاً:" يقال: حاججته أحاجه حجاجا ومحاجَّة حتى حججته أي غلبته بالحجج التي أدليت بها ...، والحجة البرهان، وقيل: الحجة ما دفع به الخصم" (ابن منظور،1994، مادة :(حجج))، أما ابن فارس فيقول:" حاججت فلاناً فحججته أي غلبته بالحجة، وذلك الظفر يكون عند الخصومة، والجمع حُجج، والمصدر الحِجاج"(الرازي،1979: 30/2)، ويقول عنه الزمخشري:" احتج على خصمه بحجة شهباء وبحجج شهب وحاجَ خصمه فحجَّه، وفلان خصمه محجوج وكانت بينهما محاجة وملاجَّة"(الزمخشري،1998: 169/1).

وعرفت الحجة اصطلاحاً عند التهانوي بأنها مرادفة الدليل، فقال:" والحجة الإلزامية هي المركبة من المقدمات المسلَمة عند الخصم؛ المقصود منها إلزام الخصم وإسكاته، وهي شائعة في الكتب، والقول بعدم إفادتها الإلزام لعدم صدقها من نفس الأمر قول بلا دليل لا يعبأ به" (التهانوي،1996 :622).

ثانيا: مفهومه حديثا

لا بد من ملاحظة أنَّ الحجاج فرض قائم بنفسه تنتجه سلسلة من العلاقات ذات القواسم المشتركة تهدف جميعها إلى تحقيق غاية إقناعية تمثّل شكلاً بارزاً من أشكال انتظام الخطاب (ينظر: باتريك شارودو،2009 :16-17) ، وعندئذ تكون المسألة قد حسمت بضابط لا مجال معه للتباين وعدم الاتفاق (ينظر: الولي،2011: 14). فعرَّفه بيرلمان وتيتكاه في مؤلفهما (مصنف في الحجاج – الخطابة الجديدة) بقولهما:" موضوع نظرية الحجاج هو درس تقنيات الخطاب التي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التسليم بما يعرض عليها من أطروحات، أو أن تزيد في درجة ذلك التسليم" (صولة،2011: 13)، ويُفهم ممَّا تقدَّم أنهما حاولا في إخراج الحجاج من سلطة الخطابة والجدل الذي شاع لدى أرسطو ونجحا، فهو عنده يرتبط ارتباطاً مباشرا بالخطابة والجدل وصرامة المنطق، فيما استطاعا ربطه بالحوار والحرية والعقل.

وعند إجراء مقاربة لرصد علاقة الحجاج يتَّضح أنَّه يلتقي مع السَّرد في نقطة مهمة وهي الحوارية عبر نسق العمل الأدبي، لذا فإنَّ" الحجاج هو حاصل نصيٌّ عن توليف بين مكونات مختلفة تتعلق بمقام ذي هدف إقناعي، فهذا النَّص كلّه أو بعضه سيكون بالإمكان ظهوره في شكل حواري (حجاج حواري) مكتوب أو شفوي "حجاج أحادي الحوار"...، إنَّ الحجاج باعتباره شكلاً من أشكال انتظام الخطاب يكون الآلة التي تمكّن من إنتاج أنواع من الحجاج في مظاهر مختلفة"(شارودو،2009 :16-17) ، ويضع جميل صليبا حدًّا له في المعجم الفلسفي على أنَّه:" جملة من الحجج التي يؤتى بها للبرهان على رأي أو إبطاله، أو هو طريقة تقديم الحجج والاستفادة منها"(صليبا،1994:1/446)، وعرَّفه آخر قائلاً:" هو النزاع والخصومة بواسطة الأدلة والبراهين الكلامية والحجج العقلية"(عمران،2012 :24).

إذاً – فعند التأصيل- يراعى حيازة السبق في مآل الحجاج، فهو:" يمثل مجالاً من النشاط اللغوي الذي شدَّ إليه الأنظار على مر الأيام منذ بلاغة القدامى الذين جعلوا منه الأساس ذاته للعلاقات الاجتماعية (فن الإقناع) حتى يومنا هذا حيث أصبح من جديد أسلوب العصر؛ لسبب ذلك مثَّل مصطلح "حجاج" موضوعا تأسَّس عليه عدد كبير من المفاهيم مما جعل دراسة هذه الظاهرة اللغوية وتقديمها أمرا من العسر بمكان"(شارودو،2009: 6).

وينتج عن مجموع تعريفات الحجاج –كما يرى أحدهم– أنَّ حيثياته على اختلافها تركن إلى نوع العملية التواصلية سواء كانت خاضعة للمنافسة ومحاولة الظهور فكريًّا أو مذهبيا أو المنازعات حول السياسة والسلطة، وجميع ذلك يدخل في ظل القواسم المشتركة بين مختلف الثقافات، فهو بهذا أصبح أداة منهجية لها قواعدها وأدبياتها وحدودها الأخلاقية واللغوية، حتى تصبح من الصعوبة بمكان الاستغناء عنها في الحوار والتناظر الأساس في العملية الحجاجية (ينظر: الباجي،1987 :9-14).

إذاً يمكن عدّ الحجاج علماً" من أرفع العلوم قدرا وأعظمها شأناً؛ لأنه السبيل إلى معرفة الاستدلال وتمييز الحق من المحال، لولاَ تصحيَح الوضع في الجدل لما قامت حجة ولا اتضحت محجة، ولا علم الصحيح من السقيم، ولا المعوج من المستقيم"(الباجي،1987 :8).

ثالثاً: الحجاج فعَّاليَّة تداولية

يعنى الحِجاج بعلاقَات مهمة ذات تأثير واضح في عملية التواصل الخطابي، فهو" فعالية تداولية جدلية، فهو تداولي لأن طابعه الفكري مقامي واجتماعي، إذ يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الحال من معارف مشتركة ومطالب إخبارية وتوجهات ظرفية، ويهدف إلى الاشتراك جماعيا في إنشاء معرفة عملية إنشاء موجَّها بقدر الحاجة، وهو أيضا جدلي لأن هدفه إقناعي قائم بلوغه على التزام صور استدلالية أوسع وأغنى من البنيات البرهانية الضيقة"(عبد الرحمن، 2000: 65) ، فالعمل فيه يتصف بالدّقة والحذر في التعامل مع علاقاته الضابطة، إذ إنَّ الطرح الذي يقدّمه المنتج يتحرى فيه صفة الإقناع بالأدلة الاستنباطية المبنية على أساس منطقي، ويركز في عمله على تحقيق الإفادة في رفد الفكرة وتبليغها المتلقي.

لذا فإنَّ"كل خطاب هو في جوهره شبكة علاقات، ولكن الخطاب الحِجاجي شبكة مخصوصة من العلاقات، وذلك يعود إ لى كون المادة التي تقدّمها كل الخطابات واحدة، وهي اللغة. واللغة ـ كما نعلم ـ ليست جردا لكلمات معزولة، بل هي نظام علاَمي يقوم على شبكة مهمة من العلاقات، فكل جملة من جمل الخطاب يمكن اعتبارها تواصلاً على مستوى المعنى العام للخطاب، وهو تواصل يُحدَّد عن طريق العناصر المكوِنة لهذا الخطاب ومختلف العلاقات القائمة بينها"(الدّريدي،2011: 317).

ولبحث علاقات الحِجاج يترتَّب على الباحث سعيا حثيثا لوضع المقدمات المهمة في ترتيب الأفكار المنضوية تحت تأثير عنصري الإقناع والإمتاع.

تتبنى هذه العلاقة عملية حجاجية في ضمن منظومة لسانية ترصد الأحداث الضابطة له في ضوء مقدمات تسعى إلى تحديد المسافة الرابطة بين الاستنتاج وعملية التحاجج وتحققها في الخطاب، وبما أن الحجاج طريقة يفترضها الباث في تقديم الأدلة والحجج من أجل إثبات قضية وتأصيلها في ذهن المتلقي أو

حمله على الإذعان عن طريق" إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب، وبعبارة أخرى، يتمثّل الحجاج في إنجاز متوالية من الأقوال بعضها هو بمثابة الحجج اللّغوية، وبعضها الآخر هو بمثابة النتائج التي تستنتج منها"(النقاري،2006: 57).

ويمكن القول: إنَّ الحجاج يستوعب ما يمكن أن يضع الاستدلال ضمن نتائج البرهنة والإقناع؛ لذا فهو يمثل" سياقه العقلي، أي: تطوره المنطقي؛ ذلك أنَّ النَّص الحجاجي نص قائم على البرهنة فيكون بناؤه على نظام معيَّن تترابط فيه العناصر وفق نسق تفاعلي وتهدف جميعها إلى غاية مشتركة، ومفتاح هذا النّظام لساني بالأساس، فإذا أعدنا النّص الحجاجي إلى أبسط صورة وجدناه ترتيبا عقليًّا للعناصر اللّغوية ترتيباً يستجيب لنيَّة الإقناع "(الدريدي،2011: 27).

ويسير البحث في ضوء ثلاثة مباحث تضبط فاعليته في بيان حجاجية التفرع الشجري لدائرة المصطلحات التي تبنَّاها السجلماسي في منزعه، وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: تأسيس المصطلح مراجعة حجاجية بين الإقناع والإمتاع

تشيع في كتاب المنزع البديع ظاهرة الحجاج الاستنتاجي المبني على عنصري الإقناع والإمتاع في رسم حدود المصطلح، إذ تأتي بلورة بنية التفرعات قائمة على تقنية الاقتصاد، وهي الوظيفة المهمة التي يسعى إلى تحقيقها بعد أن أخذ المصطلح بالتشظي والاشتراك، ففي" تخطيط ذكي ينطلق من الكليات بوصفها أجناسا عالية قسَّم إليها مباحث منزعه، تتفرع عنها تنازليًّا- وفي حذر علمي- تقسيمات يعطيها التوزيع الطبيعي لتلك الكليات ونظام المقارنة بين النقد والبلاغة عند العرب وما يماثلها وينسجم معها في الفكر اليوناني بعد أن وظَّف منطق وفلسفته في قضاياه النقدية والبلاغية"(السجلماسي، 1980: 52).

المطلب الأول: الإقناع وفكرة تناسل المصطلحات واشتراكها

حاول جاهدا اختزال المصطلحات وضم بعضها إلى بعض بداعي المقاربة والاشتراك والتشابه في الوظيفة بعد أن أخذت بالتوالد والتداخل والاشتراك الذي أثقل المصطلح وجعل منه عنصرا تشتيتيًّا أكثر من اتصافه بأنَّه رمز لغوي يتوصل به جماعة إلى دلالة مفهومية معينة.

وبهذا استقر في الأفهام أنَّ السجلماسي حاول توظيف الاقتصاد اللغوي في بناء الهرم المصطلحي في حين أنَّ من يستحكم النظر يجده قد التقى كثيرا مع النقاد السابقين، وافترق عنهم في مواطن كثيرة، فعند النظر في عنصر المبالغة ساحة النقد تتأثر في ضوء انعكاسات التوجه الفكري، فالسجلماسي وضع جنس المبالغة رابعاً في مصنَّفه، وأظهرت المراجعات أنَّه يتأثر بالمتقدمين اتفاقاً واختلافاً مراعياً حجاجية المنطق في

القبول والرفض، اذ يتخذ ابن رشيق القيرواني سبعة تفرعات من جنس المبالغة(ينظر: القيرواني،1981: 2/53-56)، كما موضح في الشكل الآتي:

المبالغة

شكل رقم (1) تفرعات جنس المبالغة كما يراها القيرواني.

أما السجلماسي فاختار محاكاة ا لعقل وعضَّده بالفلسفة التي تعكس توجهه الثقافي المنطقي، فأنشأ تشجيرا من التفرعات (ينظر: السجلماسي، 1980: 273-336). كما موضح في الشكل الآتي:

شكل رقم (2) تفرعات جنس المبالغة كما يراها السجلماسي.

وهنا لابدّ من التَّذكير بأن هذه التجزئة محصورة باللفظ المركب لتفريعات أكثر تنويعا وإنتاجا لمسميات جديدة لم تكن معروفة عند المتقدمين، إذ نجده يجتهد في تطويع الأمثلة المنضوية تحتها، وبهذا يكون قد احتج عليهم احتجاجا غير مباشر، بزعمه أنَّه نقلها من الجمود الذي سيطر عليها زمناً إلى مراتب التجديد، ولم يكن تفريع المصطلح وتجزئته تعبيرا جماليا أو ترفًا علميًّا، بل منحى اقتضى الإضافة والإثراء وتوسيع دائرة التفكير والبحث، إذ إنَّ الشمولية في تحقيق الجنس العالي للمصطلح الأصل حافظت عليها التفريعات والتقسيمات، مما منح الحجاج مساحة أوسع في تعقب الأصول وإعادة ترتيبها وتوظيفها أكثر منطقية، لذا فإنَّ" نجاح الإقناع في هذا الحجاج لا يرتكز على الكم، وإنَّما هو مرهون بحسن التقسيم وعدم التداخل والغموض، والبرهنة على

أحقية كل جزء فيه بوصفه مكملًا تتابعيًّا؛ من أجل إنشاء المجموع في علاقة تكاملية للإحاطة بالمصطلح في حدّه ومضمونه"(علي، 2017: 44-45).

ويمكن القول: إنَّه سلك نهجا أفاد به المصطلح البلاغي والنقدي، وكان للحجاج أثره في إثراء الإقناع وفكرة تناسل المصطلح واشتراكه، إذ عمد في كثير من مواضع الكتاب إلى استعراض آراء النقاد في المصطلحات ومحاولة إثراء عملية المناقشة بالفلسفة والمنطق.

المطلب الثاني: الإمتاع أثرا حجاجيًّا:

أخذ هذا المفهوم نصيبا وافرا من البناء التفريعي للكتاب، فالسجلماسي حرص على ترسيخ الحجة من أجل الإقناع وصولًا إلى فرصة الامتاع، فمن يستقرئ الكتاب يتجلى له الجهد المبذول في القراءة والطريقة في التقسيم المتراكب بغية انتشال المصطلحات من كثرة التناسل والتشارك غير المبرر، فما كان من تعددها واشتراكها غير التعقيد والمبالغة في العقم، فمن" يرجع إلى الكتاب يدرك مجهودا جبارا في القراءة وفي التصنيف وفي الترتيب وفي تقديم قوانين للتأليف يسير على هديها الناثر والناظم للإقناع والإمتاع"(مفتاح، 1994: 61).

فالملحظ عليه أنه يسعى إلى تحقيق فكرة الإقناع، فعلى الرَّغم من أنَّه أحسَّ بتداخل المصطلحات واشتراكها عند السابقين؛ لكنَّه بقي أسير التطويل، وبرز طافحا الفكر الفلسفي عنده، حيث إننا عندما نعقد مقارنة على سبيل المقاربة بين عالمين متعاصرين تتضح جهة الاختلاف والتباين الفكري على مستوى الأسلوب والمنطق، فلو أردنا أن نختبر القرن الذي عاش فيه والبيئة أيضا، لكان لزاما علينا أن نختار ابن البناء المراكشي في كتابه (الروض المريع في صناعة البديع) لهذه المقاربة التي من شأنها أن تخبر عن سعة الثقافة التي يتمتع بها السجلماسي، إذ عمد إلى إيراد بعض المصطلحات التي ذكرها المراكشي بطريقة أكثر وضوحا من معاصره، أمَّا الآخر فقد طغى على أسلوبه المنحى العقلي الفلسفي، فمن أمثال ذلك حدّ الاكتفاء عند المراكشي:" وهو أن يكتفى بأحد المتلازمين عن الآخر"(المراكشي، 1985: 143) في حين عرَّفه السجلماسي قائلًا:" هو قول مركب من جزئين فيه مرتبطين، ترك منهما للدلالة عليه جزء شأنه أن يصرح به"(السجلماسي،1980: 188)، فعند النظر في كلا التعبيرين نجدهما بالمستوى الدلالي ذاته، غير أن السجلماسي يحاول التفصيل من أجل الإقناع الذي أصبح" مطلبا أساسيًّا في كل عملية فكرية، سواء كانت هذه العملية فكرة أو مقالة أو حركة...، وهذا ما جعل هذه النظرية في استثراء متواصل"(ولد الأمين،2000: 56-57).

يمتلك السجلماسي الإمكانات الفلسفية التي تمنح الذّهن زمنًّا في التفكير لما تنطوي عليه عبارته الممزوجة بلون من ألوان الصياغة المنطقية التيَ تبعث على جعل الإقناع غايتها؛ لذا فهو ينظر إلى المصطلحات التي تجاذبت أطراف الحديث في وظيفتها الأ ساس عند المتقدمين، ويضع أصلًا يسير عليه ومنهجا في ما اختلف معهم فيه

واحتج به عليهم، فيقول: " والنظر العدل المنزل لـ لأشياء منازلها، والموفّيها حقوقها، موجب ألّا يُشاح في التغيير والأسامي أصلًا ولا بوجه من الوجوه مع قيام المعاني وتصوُّر جوهَريَّاتها وطبائعها، فقدما جرت العادة في الصناعة النظرية: الوصية للناظر وتحذيره أن يلهج بالألفاظ ويقف تصوُّره عليها ويجعلهَا نفس الأمر المنظور فيه، فهو الضَّلال البعيد وأن يتقدَّم قبل فينعم الفحص عن المعاني، ويبالغ ويستفرغ الوسع في البحث والتنقير عن إثباتها وجوهرياتها وطبائعها"(السجلماسي،1980: 372 -373).

ولم يألُ جهدًا في إخراج المصطلحات بصورة أنقى وأظهر، فكان يستطرد في الإحاطة الفلسفية بالمصطلح رغبةً في تنقيتها ورصّها في سلسلة هرمية، فما زال الحديث في الاحتجاج على ما ذهب إليه قدامة بن جعفر وغيره في أمر المطابَقة، فالسجلماسي يصف رأيهم بالفاسد، بيد أنَّه ساير أرسطو في تسميته(الإرادة) وعدَّ من أنصفه أنَّه سيذعن له، فضلًا عن موافقة لمن أطلق عليه صفة الرئيس أبي علي بن سينا في شرفية المطابقة(ينظر: السجلماسي، 1980: 375)، ثم يفضي إلى الإقناع بحجته القائلة:" وجماع ذلك وضع الأشياء المتقابلة بعضها بحذاء بعض، والدلالة على قوة منَّة المتكلم، وحسن تصوُّره للمعاني، وايراده لها بالعبارة، وأين التجنيس من هذا الشرف، فهذا ما يقتضيه النظَر العدل والإنصاف"(السجلماسي، 1980: 375)، فهو يرى أنَّها: طابق ومطابق، ونافر ومنافر، وهو بذلك يوافق الجمهور في ذلك ويخالف من ذهب إلى أنَّها شاكل ووافق ولاءم(ينظر: السجلماسي،1980: 370)، إذ يحتج بما يوافق به بعض المتقدمين فيقول:" وعلى هذه الجهة نقل قوم من حذَّاق أهل علم البيان ومنتحلي صنعة البلاغة – ومن هؤلاء الخليل بن أحمد والأصمعي ومن متأخريهم عبد الله بن المعتز– اسم المطابقة على معنى المنافرة والمخالفة إلى هذا النوع من علم البيان، إذ كانوا يوفُّون قول جوهره بمعنى المضادَّة والمخالفة"(السجلماسي، 1980: 370-371)، ويواصل حديثه محتجًّا ومفندًا لمن زعم أنَّ المطابقة بمعنى الموافقة ويرى سبيله أنَّه مولَّد لهجوا به إما لعدم البصر بلغة العرب، وإما للتساهل، وعدَّ كلا السبيلين واقعا في الغلط واللحن غير المأبوه له(ينظر: السجلماسي،1980: 374)، ومن منطق تكامل الرؤية وصحة المنهج نراه يعضد حجج الآخرين ويقرُّ لهم بصواب الرأي، إذ يجعل قول الأصمعي:" أصلها وضع الرجل في موضع اليد"(القيرواني، 1981: 06/2، والسجلماسي، 1980: 371 و376) بمنزلة عالية من الدقة ووضوح الدلالة من الأقاويل الأُخر؛ لانَّ" قوة تمثيل الأصمعي قوة القانون أعني القول الكلي الجامع...، وكأنَّه قال: جماعها التقابل والحال والمنافرية، إلّا أنَّه لم تف الفطرة وقوتها المنطقية بالتصريح بالقانون المنتزع من المادة والمجرَّد منها"(السجلماسي، 1980: 376)، وبذلك يَصل إلى حدّ المطابقة في الفاعل فيعرفه قائلًا:" قولٌ مركب من جزأين كلُّ جزء منهما هو عند الآخر بحال منافريَّة، وقد أُخذا من جهتي وضعهما في الجنس المنافري من الأمور، وحمل أمر ما آخر وصفة ما أخرى عليهما فقطَ"(السجلماسي،1980: 375)، وبكل ذلك فهو يشير

إلى" أنَّ منتهى الحجاج الناجع بناءُ واقع جديد يقنع به المحاج جمهوره، ويرسم من خلاله معالمه الرؤيوية وهيئاته التصويرية"(الشَبعان، 2010: 165).

وبهذا يحقق الحجاج فرصة مثابرة في التأثيث لعلاقات ممتدة، ويصلح أن يمد جسور التلاقي في مجالات مختلفة تعمل في حقول أخرى متصفة برؤية واسعة النشاط يتمكن من إظهار إمكانية الاندماج والقراءة الديالكتيكية التي تصل به إلى أُطر الإقناع ومتعة الممارسة النقدية في مقابلة الرأي والرأي الآخر.

المبحث الثاني: بلاغة الحجاج والأثر التداولي:

يرتبط المنهج التداولي ارتباطًا وثيقًا بالاستعمال اللغوي؛ لذا فهو" دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل" (نحلة، 2002: 14) ، إذ يتنزَّل في ضمن المصطلحات الأكثر حذرا عند التعامل معه من لدن الدارسين؛ لأنَّه يقوم على نقض بعض الآراء في وجوب وجود الحجَّة المنطقية، أملًا في تحقيق الغاية المنشودة في استحسان ضبط المقدمات المعروضة للنقاش المنطقي؛ بغية إحداث المخالفة القائمة على الإفادة؛ لذا نجده يوسّع دائرة الاهتمام، إذ يرى أنَّ" العرب جاهلون بالقانون العلمي الصحيح لهذه الصناعة والذي ينبغي معرفة عناَصره في إطار مناقشة البلاغة أو فلسفة أبنية الكلام ودلالاته اللفظية والمعنوية في نسق تنظيري محكم يثبته المنزع كله"(السجلماسي، 1980: 103-104) ، وبهذا يكون الأمر مناط العناية بالتَّلفظ بما يحقق فعلًا كلاميًّا تداوليًّا حِجاجيًّا قائم على تشارك السياق مع الملفوظ الكلامي.

كما يؤكد الحجاج على ضرورة ربطه بالمنظومة اللسانية، وتأكيد البعد التداولي والدلالي الكامن في اللغة اليومية والإبداعية، فضلًا عن موقف اللغة الضابط في الاستعمال والتوظيف(ينظر:الطلبة،2008 :192)؛ لذا فهو" لا يستند إلى قواعد الاستدلال المنطقي وإنما هو ترابط حجاجي؛ لأنَّه مسجل في أبنية اللغة بصفة علاقات توجه القول وجهة دون أخرى وتفرض ربطه بقول دون آخر، فموضوع الحجاج في اللغة هو بيان ما يتضمَّنه القول من قوة حجاجية تمثّل مكوناً أساسيًّا لا ينفصل عن معناه، يجعل المتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها يوجّه قوله وجهة حجاجية مَا"(المبخوت، د.ت: 352).

فَعند حديثه عن التخييل أوضح الفرق بينه وبين الخطاب مدركًا الاختلاط في المفهوم عند العرب محتجًّا في ذلك بقوله:" لكن السبب في ذكر أصحاب علم البيان ومتأدبي العرب هذا الجنس مختلطًا، هو أنهم لم يكونوا تميَّزت لهم الأقاويل الشعرية من الأقاويل الخطبية، فلم يتبيَّن لهم ما يخصُّ صناعة صناعة منهما، بل كانت مختلطة عندهم، والسبب الأول في ذلك كله هو التباس كلياتها بموادها وعسر انتزاعها منها، وغور الفحص فيها، بخلاف ما عليه الأمر في الصناعة النظرية"(السجلماسي، 1980: 219) ، واحتج لذلك الخلط إذ ردَّه إلى نسب التباين في توظيف العبارة البلاغية والعبارة البرهانية من جهة(ينظر: الروبي، 1986: 40)، وإلى طبيعة

النفس من جهة أخرى " وما يعروها من انبساط روحاني وطرب، وبالجملة تنفعل له النفس انفعالًا نفسانيًّا غير فكري سواء كان القول مصدَّقًا به أو غير مصدَّق به، فإنَّ كونه مصدقًا به غير كونه مخيَّلًا أو غير مخيَّل"(السجلماسي،1980: 219-220)، وبالقياس القطعي للحجة يكون" أخذ القضية الجدلية أو الخطبية من حيث الشهرة والإقناع فقط دون النظر إلى غير ذلك من الصدق وعدمه"(السجلماسي، 1980: 220)، ويكون التخييل عندئذ بحسبه" هو القول المركب من نسبة أو نسب الشيء إلى الشيء دون اغتراقها تركيبا تذعن له النَّفس فتنبسط عن أمور وتنقبض عن أمور من غير رَوِيَّة وفكر"(السجلماسي، 1980: 219)، فـ"

التعارض الحاصل بين الأنموذج وعكسه، الذي منه تتولد القيمة الحجاجية لهذا النوع من الحجج، وهي قيمة تصنع في الخطاب ضربا من الفعل يحمل بمقتضاه المخاطَب على التسليم والاقتناع بوثاقة تلك الصور النماذج"(الشبعان، 2010: 176).

وينضوي تحت دائرة موسَّعة ضمَّت مصطلح الإيجاز الذي تفرَّع إلى أقسام تتناسل إلى مصطلحات ومسميات ذات طابع اختزالي يبحث عن اقتصاد في اشتراك المصطلحات وتداخلها، وقد وقع في خلده أن يتعامل مع الخطاب الحجاجي بالمنطق، إذ إنَّه كان يصوّب حديثه واحتجاجاته بالرجوع إلى كتاب المقولات لأرسطو الذي كان حَاضرا في محاججاته وجدله المنطقي أكثر من غيره، فقد اشتغل في حقول معرفية عدّة تمثَّلت في

فلسفة الفارابي وابن سينا؛ لكنَّه تأثَّر بأرسطو تأثيرا واضحا، وانعكس ذلك على المعرفة الميتافيزيقية والأنطولوجية التي أظهرت تمكّنه وتفرده في منهج كان اختياره ناتجا عن عقلية فذّة ذات طابع فلسفي لغوي(مفتاح، 1994: 62).

فمن المصطلحات المتفرعة مصطلح الاكتفاء الواقع تحت مسمى الاصطلام، وترسَّم لديه بما سمّي بالاجتزاء، وهو يدل على اجتزاء أحد المرتبطَين بالثاني،" والارتباط على خمسة أنحاء وهي: الارتباط الوجودَي، والارتباط اللزومي، والارتباط الخبري، والارتباط الجوابي، والارتباط العطفي"(السجلماسي،1980: 188)، وفي هذا المضمار يضع بعض الأمثلة التي تأخذ طابع المحاججة عن طريق اعتماد التأويل المنطقي على أرضية صلبة، فذكر قوم يزعمون أنَّ سيبويه زعم أن قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ (سورة البقرة من الآية:171) واقع تحت ما يسمى بالحذف المقابلي، وحجتهَم أنه أدرجه ضمن استعمالَ الفعل في اللفظ لا المعنى من أجل الاتساع في الكلام والإيجاز والاختصار، وتوسعوا في شرحه وتأويله بمدلولات تتعلق بأساليب البيان (السجلماسي،1980: 198-199)، ليخلص السجلماسي بالقول:" وهذا هو الذي غَلَط من وضعه في هذا النوع، وإنما هو في نوع الاكتفاء للارتباط العطفي"(السجلماسي،1980: 199).

وقد رجَّح أن سعة الكلام الواقع من جهة الايجاز لعلم المخاطب بالمعنى هي من أوهمتهم بما ذهبوا إليه في تسميته بالحذف المقابلي، وعدَّ أنَّ الاكتفاء بقوله:(الذي ينعق)، بما يقابله: (ومثلكم)، هو من قبيل الجزء،

وليس هذا ما يقطع أنَّه من نوع الحذف المقابلي، إذ إنَّه من قبيل الارتباط العطفي وحجته مقيَّدة بالاكتفاء من جهة اصطلاح الفاعل فيه الذي" هو قول مركب من جزأين فيه مرتبطين، ترك منهما للدلالة عليه جزء شأنه أن يصرَّح به" (السجلماسي، 1980: 188).

وفي موضع حذف الصفة وإبقاء الموصوف شدَّد السجلماسي على أمر بلاغي مرده إلى التفخيم والتعظيم الذي يكون محط اهتمام أسلوب الإشارة والمبالغة والتضمين، ثم يسوق الحديث عن جنس الإشارة، والذي يعده الجنس العالي المتعلق بالإيحاء والإشارة المتضمنة أسلوب المحاجاة والرَّمز، فقطع الدلالة مشروطة بفهم المعنى ثم جواز الحذف، ولم يكن الحذف –عنده– لمجرد الحذف، بل لوجود القرينة الدالة المرتبطة بالسياق والإضافة، وأكد على أنَّ الحذف واقع متى ما تحقق وجود القرينة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:﴿ الذي أَطْعَمَهُم من جوعٍ وآمنهم من خوفٍ﴾(سورة قريش، الآية: 4) بمعنى: من جوع شديد وخوف عظيم (السجلماسي،1980: 208– 210).

يتَّصل الغلو بالجنس العالي المبالغة، إذ ينحدر من أصله مع مجموعة من الأجناس المنضوية تحته، وكما نظر إليه قوم بوصفه واحداً من متطلبات الصناعة الشعرية التي يتجاوز فيها الوجود العقلي والحسي إلى دائرة المحال والكذب والاختراع، وآخرون يرون أنَّ التوسط فيه آثر وأحمد، إذ إنهم يرفضون الكذب والاختراع (السجلماسي،1980: 274).

إذ نظر إليه من منظار الناقد الحصيف المحقق، فذهب إلى استعمال الاستدلال بالمنطق في طروحاته، ومحاولة إيجاد البرهان والحجة المقنعة، إذ إنَّ ملاك الأمر لديه منصبٌّ فيه القول على" أنَّ الذي استقر عليه الأمر في صناعة المنطق عند المحققين الأوائل هو أن موضوع الصناعة الشعرية هو التخييل والاستفزاز والقول المخيل المستفز من قبل أنَّ القضية الشعرية إنما تؤخذ من حيث التخييل والاستفزاز فقط"(السجلماسي،1980: 274)، وهو بهذا يذهب إلى موافقة قدامة بن جعفر في ارتباط الغلو بالكذب، إذ يقول الأخير:" وعلى الشاعر إذا شرع في أي معنى –كان– من الرفعة والضعة، والرفث والنزاهة، والبذخ والقناعة، والمدح وغير ذلك من المعاني الحميدة أو الذميمة، أن يتوخى البلوغ من التجويد في ذلك إلى الغاية المطلوبة"(أبو الفرج، د.ت: 65 -66)، وتابع السجلماسي فيما ذهب إليه أبو علي بن سينا في كتابه(القياس)(ينظر: السجلماسي، 1980: 274-275).

ومهما يكن التأثر لكنه لا يصل إلى حدّ الانقياد التام، فالمسألة تتعلق بالرأي والمنطق وما تفرضه الحجة في قبول الآخر، فالتأثر الفلسفي بأرسطو لابدّ أن يحدث معه تقاطع متى ما شعر أنه مخالف لثقافته ورؤاه الفكرية، ففي الجنس الخامس المسمى بـ(الرَّصف) حاول السجلماسي إجراء مقاربة مصطلحية، إذ أشار إلى استعمال أرسطو لمصطلح (الوضع) في النوع السادس من الجنس الثاني من كتابه(المقولات)، ويبدو أنه قد تقاطع مع

أرسطو لما عدَّه مخالف في ظاهره مع ما ذهب إليه في تقرير الألفاظ والأقاويل التي احتج لها(ينظر: السجلماسي، 1980: 338-339)، في حين تقرر في ذهنه أن حاصل القول يتحقق في وجوده من أجزاء موجودة فيكون دالًا عليها وعنده" القول بالوضع للقول رأيٌّ خط أٌ وبديع، والجواب أنَّه إن كان النوع من الكم الذي يكون لأجزائه وضع بعضها عند بعض هو الذي تكون أجزاؤه موجودةً معًا، ويكون كل جزء منها في جهة ما" (السجلماَسي،1980: 339).

نلحظ أنَّه يميل دوما إلى الفلسفة والتعمُّل في صوغ الحدود، إذ يرغب في بسط النقاش العميق للوصول إلى أبعد نقطة في التأويل؛ ليثبت بالبرهان أنَّ هناك وجوها لم يفطن إليها من سبقه، إذ يقتضي " وجود بعض الخلافات في شأن القاعدة الخاصة التي جيء بالمثل لدعمها وتكريسها"(صولة، 2011: 54)، ولا يعدُّ رفضه لبلوغ التصدير غاية الشعر فحسب، بل منصرف إلى ما تقدَّم في آراء العرب المتقدمين، فيرى أنَّ" هؤلاء لالتزامهم هذا الرأي فإنَّهم يُميطونه من القرآن، وبالجملة من القول غير الشعري، ويرون أنَّه إنَّما يوجد في الشعر فقط" (السجلماسي، 1980: 406).

ويحتج السجلماسي على الأصمعي، الذي يرى أنَّ" الجنس أصل لكل شيء تتفرع منه أنواعه وتعود كلُّها إليه كالإنسان فهو جنس، وأنواعه رومي، وعربي، وزنجي، وأشباه ذلك"(السجلماسي،1980: 481)، وهو إذ يقف بالمحاججة على التسمية واختلاف الدلالة وتباينها، فليس كل ما تشابه لفظه يعد من قبيل الأجناس المتشابهة في الدلالة، لذا انكر تسمية التجنيس مجانسة، وقال:" وهو خطأ بحسب الوضع الصناعي؛ لأنَّهما اسمان لمعنيين متباينين"(السجلماسي،1980: 481-482)، فالإنسان ـ عنده ـ يندرج تحت مسمى النوع، أما ما يدخل تحته فهي أصناف لا أنواع، وربّما يكون قد أفاد في ذلك من أبي نصر –كما ذكر– إذ أشار إلى كتاب الحروف مدركًا أنَّ جهة التفريق بين الجنس والنوع بحسب الوضع اللغوي مردّه إلى المنع، لأنَّ أبا نصر أفاد بأنَّ الجنس والنوع وضعا اسمين مترادفين على معقول واحد، وإنما فرق بينهما عند النقل من الوضع الجمهوري إلى الوضع الصناعي(ينظر:السجلماسي،1980: 482) ، إذاً يمكن فهم الاستدلال من نقطة التحول المركزي في العلاقة المتباينة بين المصطلحات المتشابهة في اللفظ من دون المعنى، وبيان ذلك ما جاء من جهة قبول الانسان بأنَّه جنس مشترك تتلاقى أطراف التشابه عند أصل واحد كونهم بشرا، أما أنواعه فتختلف باختلا ف اللّون والشكل واللغة والثقافة(ينظر:مغراوي،2012: 291).

يحدد السجلماسي الأدلة المنطقية، لإثبات مشروعية ما يذهب إليه، ويدافع عن مقولاته بالاستدلال المنطقي المبني على الرؤية التأويلية، إذ لم تقف جهوده عند حدود القضايا النقدية والبلاغية فحسب، بل شغلته البنية التأسيسية للمصطلح وتفرعاته" فراح يحصي ويفتش ويحلل ويناقش، يتوافق مع هذا ويخالف ذاك؛ ليقدم سلسلة

مصطلحات نقدية وبلاغية على وفق منهج منطقي...، وإن كان أحيانا يجنح إلى الإسراف في تقسيم مصطلحاته، وإخضاعها إلى الأجناس العالية التي بنى عليها كتابه"(علي،2009: 124).

المبحث الثالث: الحجاج علاقته المشابهة:

يعدّ الحديث عن الحجاج من أهم مرتكزات تحليل الخطاب التداولي، إذ يبحث في البعد المعرفي لنشاط الملفوظ اللغوي على وفق معطيات محددة في السياق؛ تتيح فرصة الكشف عن مناطق المناسبة بين أطراف العلاقة الحجاجية في مستوى فهم التفكير ودلالته المنطقية.

المطلب الأول: توطئة المفهوم وفهم الحدود:

أثرى الدارسون في تعريفهم للمصطلح، وأخذ منهم مساحة كبيرة، لكن لابد من مفتتح يكون عتبة تفتح الأفق إلى مقدمات البحث وسبل الإفادة الواعية من الأبعاد المرسومة للمصطلح، ويعد أكثر تقنيات الحجاج مناسبة في بناء الخطابات العلمية وتزكية الأطروحات، فالصيغ التعريفية" لا تكتسب قيمتها الحجاجية إلّا في مقامات بالغة الخصوصية"(الطلبة،2008: 128) ، وهذا النوع من الحجج يمثل أساس عملِ السجلماسي وغايته في مشروعه، ومن أضربه:

أولاً: المعنى الحجاجي لمعيارية التعريف

تبرز القيمة المعرفية لمصطلح الحجاج عند السجلماسي من طريق المعاني المترتبة في الأفق الجمعي للمتلقي المتوقع، فأصرَّ على ضبط المصطَلحات بحدين كبيرين هما: الموطوئ والفاعل فهما محورا المنجز البلاغي والنقدي وبفضلهما منحا العامة والخاصة إمكانية الانتقال بالعمل من علاقات الخطاطة الفنية إلى القيمة الجمالية" فنقل العمل من حالته الجمالية قائم على إدراك تام من المتلقي" (المبارك، 1999 :48)، وعلى وفق هذا التوزيع

يستند توظيف الحجاج لديه في معالجاته للمصطلح إلى تأسيس قاعدة متينة حددت للتجنيس أساليب بديعية، وألزمت المصطلح الإذعان لطريقين رئيسين هما: التنظير الفلسفي المنطقي، والتطبيق العملي (ينظر:السجلماسي،1980: 102).

ومما تجدر الإشارة إليه ما اندرج تحت الجنس المسمى بـ(الانثناء)، إذ عدَّ مصطلح (الانفتال) جنسا متوسطا يقع تحته نوعان هما: الالتفات والاعتماد، ومما ورد في النوع الأول منهما فهو عند المتقدمين، ولم يحتج عليهم في حدّه سوى ما سيأتي الحديث فيه عندما احتج على من اختلطت عنده الحدود بين الالتفات والاعتراض، أمَّا ما تقرر في فهمه فالانفتال يقسم على نوعين: الالتفات والاعتماد، إذ يرى أنهم لم يتميَّز لهم التفريق بينهما بل هما تحت مسمى الالتفات فحسب، ويحتج على المتقدمين بأنَّ تعقُّب النظر يقتضي تقسيمه إلى جزأين

ويعزو اقتصارهم على جنس واحد إلى بدائية النظرة(ينظر : السجلماسي، 1980: 446)، أما ما تقرَّر في الالتفات فقد ورد في موضعه من الدراسة، وأما الفاعل في الاعتماد فهو" تردد المتكلم لإفادة معنى لم يبن القول عليه صريحا بل ضمنا"(السجلماسي1980: 444)، لذا فالحجة التي رسمها تقضي وضع الأمور في نصابها، وفي منجزه الكثير من المصطلحات التي أثراها بالتحليل والتدقيق، فأضاف إليها وحذف منها وسعى إلى تخليصها من الاضطراب والاختلاط.

ثانيا: الاقتضاء الحجاجي في التعريف بين الوصف والشرح

يعد هذا النوع من أكثر الأنواع تداولًا وشهرة، إذ يقدم شرحا للمصطلحات بحسب تخصصاتها المحددة، وقد يفصل بين التعريف الواصف والتعريف الشارح؛ ذلك أنّ الأول يتمثل في استبدال المصطلح الذي يرجى شرحه بمصطلح آخر واصف يبرز الخواص الأساسية للموضوع (قوتال، 2013: 53)، ويحدد الفاعلية المنتجة للحجة ونقض الرأي الآخر.

يعمد السجلماسي إلى انتخاب المصطلح الذي وقع فيه التداخل والاضطراب، فيلجأ إلى الحجاج في هيكلة تناسل المصطلحات، إذ يبني مقولاته على تداولية المفاهيم فيعترض طرائق المتقدمين في تصنيفهم، بل يصل الأمر إلى الاشتغال في دلالة المصطلحات، ففي حديثه عن الالتفات والاعتراض، إذ يقول:" غلط من عدّها نوعا واحدا غير متباين، ونحن فلما ألفيناها هنا معنيين متباينين معقولين واسمين، والأسماء في أصل الوضع هي على التباين؛ وذلك بالذات والاشتراك فيها بالعرض، فصلّنا وأنزلنا كلَّ واحد منهما نوعا في الجنس الذي يرتقي إليه، ويقتضي الدخول تحته"(السجلماسي،1980: 442)، ويشرح الالتفات بقوله:" هو تردد المتكلم في الوجوه"(السجلماسي،1980: 442) ، ويقرُّ بالحدّ الذي رسمه ابن المعتز بقوله:" انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة"(ابن المعَتز، 1982: 58)، أما الاعتراض فهو:" إرادة المتكلم وصف شيئين: الأول منهما على القصد الأول، والثاني بالانجرار أو لضرب من التأكيد فقط، ولذلك قيل فيه: هو أن يأخذ المتكلم في معنى فيعرض له معنى آخر فيعدل عن الأول إلى الثاني فيأتي به ثم يعود إلى الأول من غير أن يُخلَّ بالثاني في شيء"(السجلماسي،1980: 449)، إذًا لم يكن من السهل قبول ما اختلط على المتقدمين في إنزال دلالة المصطلح في دلالة مصطلح آخر، بل كان مبنيًّا حجاجه على قوة الحجة وقبول الدليل.

المطلب الثاني: العلاقات الحجاجية وفرضية انتاج المصطلح:

تندرج العلاقات الحجاجية في ضمن شبكة موسعة ذات تأثير واضح في أ نظمة الخطاب الحجاجي، وسنقصر الحديث على بعض علاقاته، وهي الآتي:

أولًا: علاقة التعارض وعدم الاتفاق

ويعنى بالتَّعارض" هو أن تكون هناك قضيتان في نطاق مشكلتين، إحداهما نفي للأخرى ونقض لها كأن يقال (المطر ينزل ولا ينزل) في حين أنَّ عدم الاتفاق أو التعارض بين ملفوظين يتمثَّل في وضع الملفوظين على محك الواقع والظروف أو المقام لاختيار إحدى الأطروحتين وإقصاء الأخرى فهي خاطئة"(صولة،2011: 42-43)، وبلا ريب فالمرسل يؤسس لحجته المندرجة في مشروعه تأسيسا يظهر معه صحَّة قبول الحجة وإذعان المتلقي لها؛ لذا فهي" علاقة ذات خلفية منطقية واضحة إذ ندفع أمرا بإثبات تناقضه مع نتيجة للخطاب، وإن كنا لا نستطيع الحديث عن تناقض شكلي خالص في الحجاج ...، وإنَّما عن علاقتها بالنتيجة، وكذلك عن علاقات الحجج فيما بينها بشكل يؤكد الترابط والاتصال، وإن كان اتصالًا مميَّزا باعتباره مبنيًّا في جوهره على الانفصال" (الدريدي،2011:344).

لذا يلح الخطاب الحجاجي على فكرة البحث عن علاقة التعارض وفرضية التناقض القائمة على سلسلة من التوترات المتصلة في ضمن دائرة تنحو باتجاه واحد، وبالفعل نلحظ أنَّ الحجاج يتكئ على منظومة متكاملة من الإجراءات المُنظَّمة تعمل على تحقيق مبدأ الحجاج الذي يفترض وجود طروحات قابلة للنقض وملزمة لعدم التوافق، فيستدعي فك الشراكة المنظمة وإعادة بنائها من جديد بغية تعزيز درجة الإقناع وقبول الحجة، وللسجلماسي اعتراضات كثيرة يتكئ على سلبيتها في ظهور الرأي وبيانه، ومما يندرج تحته ما اعترضه على زعم ابن رشيق القيرواني في (تجنيس المماثلة) إذ عدَّ قول ابن الرومي(ابن الرومي، 2002: 297/2):[من الطويل]

للسُّود في السّود آثارٌ تركنَ بها لُمعًا من البيض تثني أعينَ البيضِ

من مليح تجنيس المماثلة، قال:" وإنَّه– لعمري– من البديع الحسن إلّا أنَّه ليس تجنيسا كما زعم، بل هو ترديد في صدر البيت، وتصدير في عجزه"(السجلماسي،1980: 483) ، ثم يورد بعده تفسيرا يعضد ما ذهب إليه في اعتراضه وعدم اتفاقه.

ويستدعي النوع المسمى بـ(تجنيس الكناية) ما وقع فيه التعارض وعدم الاتفاق في سبيل ما احتج فيه على ابن رشيق في زعمه" أنَّ التجنيس إن دخل عليه نفي عاد طباقًا، وكذلك الطباق يعود بدخول النفي تجنيسا، ففيه نظر فتأمَّله"(السجلماسي،1980: 497).

ثانيا: الاستنتاج بنية حجاجية

وتعدُّ" هذه العلاقة منطقية دون شك أو لنقل هي مما يدين به الحجاج للمنطق"(الدريدي،2011: 339)، وعلاقة الاستنتاج تمتد بين نقطة الحجة(أ) وامتدادها إلى النتيجة(ب) في ضوء رؤية منطقية متسلسلة تضع الخطاب في ميدان المنطق الخالص وآخر شبه منطقي، وكلاهما يشير إلى الحجاج" أي: أنَّ المتكلم يستنتج

النتيجة من حجة يقدمها فإذا بنتيجة الخطاب متولدة من رحم الدليل أو البرهان ناشئة عنه عائدة إليه"(الدريدي،2011: 339). إذاً فـ" الاستنتاج المنطقي الخالص يقتضي تحديدا للأطراف وتحريرا لنتيجة فلا مجال للمسكوت عنه إذا كان المجال منطقيًّا خالصا في حين يمكن إغفال بعض الأطراف والاكتفاء بالنتيجة أو العكس، أي: تحديد الأطراف دون تحديد النتيجة فتفهم ضمنيًّا من السياق إذا كان الاستدلال طبيعيًّا؛ ولذا فإنَّ الإ صرار على تطبيق الاستنتاج المنطقي في نص لامنطقي قد يؤدي إلى اعتباره مفتقرا إلى التناغم، إذا اعتمد الضمني والتجأ إلى المسكوت عنه وانتهى إلى حقيقة مهمة مفادها أنَّ التعويل على الضمني أو المسكوت عنه يصبح هو القاعدة في الحجاج" (الدريدي،2011: 343).

و تفصيل ما ورد مجملاً في التناقض وعدم الاتفاق نجده يتكئ على الاستنتاج ويقع في جهة تصحيح المسار، إذ ذكر أنَّ ابن رشيق (ينظر :القيرواني،1981: 323/1) استملح التجنيس في قول ابن الرومي المتقدّم، فعدَّ لفظة (السود) الأولى: اللّيالي، والأخرى: شعرات الرأس واللّحية، والبيض الأولى: الشيبات، والأخرى: النساء، ويتفق معه على أنَّه من البديع الحسن غير أنَّه يحتج على قبول زعمه أنَّه يندرج تحت مسمى التجنيس، فيرى أنَّه الترديد في صدر البيت والتصدير في عجزه، ويحدد الفرق بين الترديد والتجنيس، ويؤكد أنَّه بمنزلة اتحاد لفظي الترديد وتباينهما في نسبتي التعلُّق بالمعاني في جملة البيت أو في قسيم منه، وتباين لفظي التجنيس معنى لا في النَّسب فقط، ويمضي في بيان جهة الإبدال في المداليل، ويرى أنَّ منها ما وقع في موضع الحسن ومنها ما وقع موقعا يعسر فهمه وينبهم معناه لاشتراكه في أشياء كثيرة ثم يحتج بأرسطو ويدفع الوهم إذا ما توهم أحدهم أنَّ ارسطو منع الإبدال مطلقا، إنَّما أراد الخطابة فحسب، وعدَّه جائزا في الشعر، وعند السجلماسي لا يخفى جماله لما ضمَّ من محاسن المطابقة والترديد والتصدير (السجلماسي،1980: 483 -485).

ثالثا: علاقته الاستدلالية وحجته الاستقرائية:

يعيد توظيف الاستدلال الاستقرائي الحجاجي إلى الأذهان فكرة كلية المصطلحات المترتبة ضمن الاستقراء النظري والتطبيقي للفكر التراثي في رسم المصطلحات واشتراكها وتحديدا في هذا المسار أدرك صعوبة رصد الأجناس العالية، وإمكان إحداث عنصر التوازن المنطقي في قبول المتلقي وإقناعه في إحكام عملية الاستنتاج في ضوء الاستقراء التفسيري، لذا فإنَّ الحجاج الذي سيرتفع به منبعه الاستدلا ل المنطقي وصولًا إلى الاستنتاج معتمدا في ذلك الاتجاه الفلسفي في وضع" القضايا في شكل هرمي يمثل قمته عنوان المنزع، بينما يمثل قاعدته تلك الاجناس العشرة التي ستتفرع عنها مصطلحات محددة ومتكاملة ومتجانسة في انطلاقها من الجنس العالي إلى آخر ما تتفرع إليه من مصط لحات ومفاهيم تفريعا توليديًّا بالتنازل وتجميعيًّا بالتصاعد"(السجلماسي،1980: 103).

إذاً يمكن الإفادة من إشارة السجلماسي في ضبط العنوان، فتقييد العبارة المسجوعة لا تنفي سعة المضمون، فمن يستقرئ الكتاب يجده متضمناً قضايا فلسفية ولغوية، فضلاً عن البلاغة والنقد، وبهذا نستشف أنَّه أراد أن يشير إلى ذلك الحجاج المنضوي تحت بنائه الهرمي فعمل على" إحصاء قوانين أساليب النُّظوم التي تشتمل عليها الصناعة الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع، وتجنيسها في التصنيف، وترتيب أجزاء الصناعة في التأليف على جهة الجنس والنوع وتمهيد الأصل من ذلك للفرع، وتحرير تلك القوانين الكلية وتحديدها من المواد الجزئية بقدر الطاقة وجهد الاستطاعة" (السجلماسي،1980: 180)، وتمثَّل ذلك في عشرة أجناس عالية هي: الإيجاز، التخييل، الإشارة، المبالغة، الرَّصف، المظاهرة، التوضيح، الاتساع، الانثناء، التكرير.

ولئن كان الاستدلال والاستقراء حاجة ملحة في رفد الحجاج، فإنَّ ذلك يتوقف على معرفة الحد الذي يضبط استدلال التفسير، فقد ورد في كتاب الفروق لأبي هلال العسكري تعريف له يقول:" الشرح بيان المشروح وإخراجه من وجه الإشكال إلى التجلي والظهور"(العسكري، د.ت: 58)، إذاً الاستدلال عملية عقلية ينتقل فيها الفكر من أشياء مسلَّم بصحتها إلى أشياء أخرى ناتجة عنها بالضرورة، وتكون جديدة عن الأولى (ينظر: صليبا،1994: 1/67-69).

ويشير محقق كتاب المنزع البديع إلى أنَّ السجلماسي صاحب الريادة في منهاجه، ويحتج لذلك بما يرى عملياً في تفريعات المنزع، ويرى أنَّه لم يعر انتباها حتى لمعاصره حازم القرطاجني، فضلاً عن تنصيب نفسه مؤسسا لنظرية قائمة بذاتها في ذلك التشجير التفرعي التناسلي المتكامل بين الجنس العالي وآخر تفريع له، فلم يلق هذا الوصف جزافاً، وإنَّما وفق اشارات كثيرة في منزعه تؤكد ما نذهب إليه في عدّه سبّاقاً لهذا الوضع العلمي والمنهجي الفريد في توظيف محكم للفكر الهيليني وأعمق ما في التراث الأدبي العربيَ (ينظر:السجلماسي،1980: 104) ، إذ لم يأت ذلك من فراغ، بل من امتلاكه لأسس الحجاج في تبني نظرية علمية سليمة أسعفته في الخروج من معترك الصناعات القديمة، فمن ينظر في البنية التأسيسية لمصطلحات المنزع البديع يجده قد أدرك ما يرمي إليه، ويستحضر منذ النظرة الأولى إمكاناته الرؤيوية تجاه كتب المناطقة كأرسطو وأفلاطون والفارابي وغيرهم، والأثر الواضح الذي تبنَّاه كان مستمدًّا من أفكار أرسطو، إذ تبنى المبدأ القائل:" لا يمكن إدخال جنس أعلى في جنس أعلى آخر"(مفتاح،1994: 62)، ويأتي بالقاعدة نفسها، فيقول:" الجنس العالي لا يترتب تحت شيء ولا يحمل على جنس آخر أصلاً"(السجلماسي،1980: 290)، إذ إنَّ إزالة الفوضى والاضطراب من ركون المصطلح خارج دائرة تضبطه، وتأسيس هذا البناء في ضمن مقولات بلاغية محكومة بتقسيمات صارمة لأساليبها، إذاً هي بحدّ ذاتها صورة حجاجية في غاية الظهور والانكشاف.

يتعيَّن علينا أن نضع الحجاج في موضعه الصحيح ضمن السياقات المعاصرة، وأن ندرك تطوراته في مجال الدراسات اللغوية والبلاغية الحديثة التي شهدت اتساعا ملحوظاً. لم يعد الحجاج مجرد عنصر عرضي، بل

خضع لتحديثات جوهرية غيَّرت مساره، إذ انتقل من مجرد أداة بلاغية إلى مجال أوسع يرتبط بالدراسات التداولية اللسانية، فأصبح يتخذ مكانته كثيمة لغوية تتفاعل من خلال البنية والوظيفة، ليظهر كفعل كلامي يمكن دراسته داخل إطار أبحاث اللغة، وهذا التحول يسهم في تحويل اللغة إلى فضاء غني يتيح فرصا متعددة للحوار والتحاجج بين مختلف الأنماط اللغوية والأجناس الفكرية المتعددة، مما يفتح المجال أمام الدراسات للتفاعل مع الظواهر اللغوية بطرق أكثر عمقا وتنوعا (ينظر: الرقي،2011: 70).

بنى السجلماسي منهجه على المحاججة القائمة على المراجعة للمعنى الجمهوري عند المتقدمين، فبحث عن موطئ التسمية؛ ليصل به إلى دائرة المصطلحات البلاغية، إذ إنَّه ركَز على اتباع طريقة جديدة في التصنيف والتقنين لعلوم البلاغة ينفرد بمنهج اختاره مبني على الحجاج المنطقي؛ لأنه أدرك أهمية الخروج من أزمة الخلط الاصطلاحي الذي أمتد الى سبعة قرون من الاجتهاد غير المنضبط بضوابط النظرية العلمية المحكمة (السجلماسي،1980: 104).

لذا فإنَّ مراجعة كتب المتقدمين بالنقد والبلاغة تقتضي أنَّه" استخرج منها أساليب، وصنَّفها بحسب الصناعة المنطقية، أي على أساس ترابط وتنا سب وتراتب، ومن يرجع إلى الكتاب يدرك مجهودا جبارا في القراءة، وفي التصنيف، وفي الترتيب، وفي تقديم قوانين للتأليف يسير على هديها الناثر والناظم للإقناع والإمتاع ...، تعصم من الهذر والقول في المخاطبات بغير علم"(مفتاح،1994: 61).

والملحظ على منزعه في بناء المـ صطلحات أنَّه لم يلتزم التصنيف الذي وضعه السكاكي ومن تابعه، فنظرته إلى الأجناس العشرة العالية تتصف بالنظرة التكاملية لعلوم البلاغة، فتفرعاتها في الجنس الواحد تضم علوم البلاغة الثلاثة المعاني والبيان والبديع، فهو حريص على النظر إلى المصطلح نظرة توفيقية تتسع للدلالة اللغوية والدلالة البلاغية والنقدية في ضمن إطار منطقي برهاني(ينظر:علي،2009: 42) يتخذ من الحجاج سلَّما ينحدر فيه من أعلى الهرم وصولًا إلى قاعدته مستعملًا أنظمة وعلائق متنوعة في تأسيس التشجيرات المصطلحية متمثلًا في تحقيق المبدأ الفلسفي.

فنراه يناقش بالحجة المنطقية المبنية على الاستقراء والتفسير لدلالة الأشياء، ثم ينظر في الشواهد فيعرضها على المقاييس، إذ إنَّه أدرك بذهن عميق في نوع التشبيه البسيط الثاني المسمى بـ(الجري على غير المجرى الطبيعي)، إذ جعل الأمر فيه محمولًا على القلب والعكس، ومنزع ذلك قائم على أطراف التشبيه والدلائل المرتبطة بعملية القول التشبيهي، وهو بذلك يرى أن مقلوب الأمر وعكسه يتم في الجمل فقط، أي من أجل المبالغة في التخييل من دون تحقق الانعكاس والقلب، لذا فهو يقرر أن قول ذي الرُّمة (ذو الرُّمة،1996: 392):

ورملٍ كأوراك العذارى قطعْتُه إذا جئلتهُ المظلماتُ الحنادسُ

لم يأت على هذا النوع (ينظر: السجلماسي، 1980: 228-229) ، وحجَّته التي يستدل بها قائمة على أنَّه" إنما قصد تشبيه الرمل بأوراك العذارى فهو تشبيه غير معكوس على ما عليه كل تشبيه، وكان قول من أُولع بوضعه في نوع عكس التشبيه غلطًا سببه أنَّ من المعلوم بنفسه أنَّ ما أشبه شيئا فقد أشبهه الشيء ويتعاكسان بينهما التشبيه" (السجلماسي، 1980: 229)، فهو لا يرى في زعمهم تشبيها على غير المجرى الطبيعي من جهة التعاكس، بل الأمر واقع في ضمن دائرة من الخفاء الذي أوقعهم في وهمهم (الحصري، 1997: 356/1؛ وابن الأثير، 1956: 97)، ويأتي من طريق الاستدلال بالحجة الجازمة ما عدَّه أبلغ الحجاج، إذ لا يمكن معه الجدل بحال من الأحوال، واستدعى في ذلك قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (المؤمنون، من الآية:91) وقوله أيضا:﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء، من الآية:22) ، وعدَّ ذلك صورة من صورة البيان العالية؛ لذا عدَّه" أبلغ ما يَكُون مِنَ الحجاج وهو الأصل الذي عليه انبنت دلالة التمانع في الكلام"(السجلماسي،1980: 419-420).

في تقديرنا أنَّه حاول أن يجعل من خطابه البلاغي إشارة واضحة إلى تهميش الأثر الريادي للأساليب البلاغية وعزلها عن الوظيفة الأساس الجمالية والإنشائية، واستبدالها بوظيفة إقناعية استدلالية متأثرة بالفلسفة والمنطق بقصد أو من دون قصد؛ لذا بات من الواضح أنَّ استعماله للمصطلحات بتفرعاتها المتشعبة أمر يتفاعل مع مقاصد حجاجية لإنجاز أبعاد تداولية ولسانية(ينظر:الحباشة،2008: 50)، وهذا الأمر ينسحب إلى إدراك العمق المعرفي والثقافي للسجلماسي، وكأني به يؤسس لنظريات يستشرف لها وأدرك حضورها مستقبلًا، لذا" فإنَّ نجاعة الحجاج تكون بحسب ملاءمته للجمهور، وبحسب التقنيات المستعملة، فلإقناع سامع مخصوص تستعمل آليات لا تصلح لإقناع جمهور كوني، ويتَّسم الحجاج العقلاني بكونه قادرا على إقناع جمهور كوني"(الحباشة،2008: 70)، وبذلك نعي عمق التحديات التي واجهها السجلماسي إزاء هذا النوع من الانشطار المصطلحي.

الخاتمة:

تُمثّل الخاتمة مساحة يتيحها البحث للقارئ للتأمل في الأبعاد المكانية والزمانية التي تتخلّل هذه الأوراق العلمية، إذَ تسلط الضوء على أهم الأسس والمحاور الرئيسة. ويمكن تلخيص ذلك في الآتي:

1. يعدّ الحجاج إحدى أكثر التقنيات فعالية في الممارسة النقدية، إذ يسهم في تطوير الدراسات الأدبية وترسيخ النظريات الكبرى، كما يتيح تنقيتها من الاجتهادات السطحية والاتجاهات المتعددة التي قد تشتتها. يمثل الحجاج الطريق الأمثل لبناء مصطلحات متماسكة تتسم بالعمق والاتساق.

2. درس البحث بعمق تشخيص التقنيات التي اعتمدها السجلماسي لإبراز البعد الحجاجي، مع التركيز على التحديات التي تواجه المصطلح عبر مراحله التاريخية وأثر تلك التحديات في تحديد مفهومه وتطوره.
3. استطاع المصنّف، بما يتمتع به من قدرات منطقية وبلاغية رفيعة، أن يشيّد مشروعه النقدي على أسس الحجاجَ المتين، مستعرضا آراء النقاد المتقدمين بأسلوب مقنع أتاح لَه إيصال أفكاره بوضوح إلى جمهوره، ما انعكس في تأثيره البارز في الساحة الأدبية والنقدية.
4. ناقش البحث مقاصد المصنّف بدقة، مستعرضا الآثار الناجمة عن العلاقات الحجاجية وكيفية تأثيرها في إطار تداولية المصطلح البلاغي والنقدي، مما يعزّز من فهم أعمق لطبيعة الحجاج وأبعاده.
5. ركّزت الدراسة على البعد الزمني لظهور المصطلح وتتبعت حجاجية الآراء النقدية التي استحضرها المصنّف من تاريخ المصطلح، مشيرة إلى أهميته التداولية وكيفية استخدامه الإجرائي ضمن المدونة البلاغية والنقدية.
6. يبرز البحث الأفق الثقافي الواسع للمصنّف ومدى عمق تفكيره النقدي والبلاغي القائم على المنطق الحجاجي والفلسفي. فهو يعكس تمكّنَه من تسخير أدواته العقلية واللغوية في بناء خطاب نقدي يمتاز بالقوة والإقناع، مما يمنح الدراسة ثقلها في مجال البحث الأدبي والبلاغي.
7. والحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.
1. ابن الأثير، ضياء الدين، تحقيق: جواد، مصطفى، (1375هـ)، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، القاهرة، مصر: مطبعة المجمع العلمي.
2. ابن الرومي، شرح: بسج، أحمد حسن، (2002م)، ديوان ابن الرومي، ط3، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
3. ابن المعتز، عبد الله، تحقيق: إغناطيوس كراتشقوفسكي، (1982م)، كتاب البديع، ط3، بيروت، لبنان: دار المسيرة.
4. ابن منظور، محمد بن مكرم، (1994)، لسان العرب، ط3، بيروت، لبنان: دار صادر.
5. أبو الفرج، قدامة بن جعفر، تحقيق: خفاجي، محمد عبد المنعم، (د.ت)، نقد الشعر، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
6. الباجي، أبو الوليد، تحقيق: تركي، عبدالمجيد، (1987م)، كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج، ط2، بيروت، لبنان: دار الغرب الاسلامي.
7. البكري، أبو عبيد، تحقق: الميمني، عبد العزيز، (د.ت)، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
8. التهانوي، محمد، تحقيق: د. علي دحروج، (1996)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ط1، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
9. الجاحظ، أبو عثمان، تحقيق: هارون، عبد السلام (1998)، البيان والتبيين، ط7، القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني.
10. الحباشة، صابر، (2008م)، التداولية والحجاج «مداخل ونصوص»، دمشق، سوريا: صفحات للدراسات والنشر.
11. الحصري، أبو اسحاق، تحقيق: الطويل، يوسف، (1997م)، زهر الآداب وثمر الألباب، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
12. الدريدي، سامية، (2011م)، الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، ط2، إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.
13. ذو الرُّمة، تحقيق: طراد، مجيد، (1996م)، ديوان ذي الرُّمة بشرح الخطيب التبريزي، ط2، بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

14. الرازي، أحمد بن فارس، تحقيق: هارون، عبد السلام محمد، (1979م)، معجم مقاييس اللغة، بيروت، لبنان، دار الفكر.
15. الرقبي، رضوان، (2011م)، الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله، مجلة عالم الفكر، 40(2)،67-117.
16. الروبي، ألفت كمال، (1986)، مفهوم الشعر عند السجلماسي، مجلة فصول، الهيئة المصرية للكتاب ـ القاهرة، 6(2)، 34-41.
17. الزمخشري، أبو القاسم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (1998)، أساس البلاغة، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
18. السجلماسي، أبو محمد القاسم، تقديم تحقيق: الغازي، علال، (1980م)، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، الرباط، المغرب: مكتبة المعارف.
19. شارودو، باتريك، ترجمة: الودرني، أحمد، (2009م)، الحجاج بين النظرية والأسلوب، بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
20. الشبعان، علي، (2010م)، الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل، في نماذج ممثلة من تفسير سورة البقرة، بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
21. صليبا، جميل، (1994م)، المعجم الفلسفي، بيروت، لبنان: دار الكتاب العالمي.
22. صولة، عبد الله، (2011م)، في نظرية الحجاج "دراسات وتطبيقات"، تونس: مسكيلياني للنشر.
23. الطلبة، محمد السالم، (2008م)، الحجاج في البلاغة المعاصرة "بحث في بلاغة النقد المعاصر"، بيروت، لبنان: دار الكتب الجديد المتحدة.
24. عبد الرحمن، طه، (2000)، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط2، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
25. العسكري، أبو هلال، تحقيق: سليم، محمد إبراهيم، (د.ت)، الفروق اللغوية، القاهرة: دار العلم والثقافة.
26. علي، مصطفى صالح، (2017م)، الحجاج في تهذيب الاصطلاح البديعي عند ابن أبي الإصبع المصري (ت654هـ)، مجلة جامعة الانبار للغات والآداب ـ العراق، بدون رقم مجلد (24)،27-84.
27. علي، مصطفى صالح، (2009م)، المدرسة البديعية المغربية بين التأثير العربي المشرقي والتأثير اليوناني، رسالة دكتوراه، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق.
28. عمران، قدور، (2012م)، البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، إربد – الأردن: عالم الكتب الحديث.
29. قوتال، فضيلة، (2013م)، حجاجية الشروح البلاغية وأبعادها التداولية، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر.
30. القيرواني، ابو علي الحسن بن رشيق، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين، (1981م)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ط5، بيروت، لبنان: دار الجيل.
31. المبارك، محمد، (1999م)، استقبال النص عند العرب، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
32. المبخوت، شكري، (د.ت)، نظرية الحجاج في اللغة ضمن كتاب " الحجاج في التقاليد الغربية"، كلية الآداب ـ جامعة منوبة، تونس.
33. المراكشي، ابن البناء، تحقيق: بنشقرون، رضوان، (1985م)، الروض المريع في صناعة البديع، الدار البيضاء، المغرب: دار النشر المغربية.
34. مغراوي، فطمة، (2012م). ألسنية النص الشعري في النقد المغاربي القديم، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر.
35. مفتاح، محمد، (1994م)، التلقي والتأويل «مقاربة نسقية»، الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي.
36. نحلة، أحمد محمود، (2002)، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
37. النقاري، حمو، (2006م)، التحاجج طبيعته ومجالاته ووظائفه، الدار البيضاء، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة.
38. ولد الأمين، محمد سالم، (2000م)، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، مجلة عالم الفكر، الكويت،28(3)،53-94.
39. الولي، محمد، (2011م)، مدخل إلى الحجاج: أفلاطون وأرسطو وشايم بيرلمان، مجلة عالم الفكر،40(2)،11-40.